

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

النظريّة المُنتقاة من مختلف العبارات حول الأصول المُتلقاة

و إمعاناً أوسع حول «الأصول المُتلقاة» - التي قد أصلّها المحقق البروجردي أو شيدّها على الأقل - سنغوص بدقة في معتقد المحقق البروجردي قائلًا:[1]

«الأمر الثاني: تقسيم مسائل الفقه إلى أصول و تفريعات: لا يخفى أنّ روایاتنا معاشر الإمامية لم تكن مقصورة على ما في الكتب الأربع بل كان كثير منها موجودة في الجواجم الأولية (أي الأصول الأربع مئة) [2]: كجامع علي بن الحكيم و ابن أبي عمير و البزنطي و حسن بن علي بن فضال و مشيخة حسن بن محبوب و نحو ذلك، ولم يذكرها المشايخ الثلاثة في جواجمهم (فكيف يُهاجمون الشيعة بأنّ معظم مروياتهم تعدّ اسرائيليات؟) فإذا عثرنا في مسألة على إطباقي أصحابنا و إجماعهم على الفتوى في كتبهم «المعدّة لنقل خصوص المسائل المُتلقاة عن الأئمة» عليهم السلام مثل كتب القدماء من أصحابنا نستكشف من ذلك «وجود نصّ وأصل إليهم يدأ بيد» (نظير إننا طة صلاة الجمعة بالسلطان العادل و هذا نصاً بنص) و هذا هو الإجماع المعتبر عندنا فالعمل بالإجماع ليس رفضاً لقول المعصومين بل هو من الطريق القطعية الكاشفة عن أقوالهم (لا الحدس التخميني في التالي سيتحتم أن يتلقى الإجماع من الكتب المعدّة لتلقي الأصول عن الأئمة).

و إن شئت تفصيل ذلك فنقول: إنّ القدماء من أصحابنا كانوا لا يذكرون في كتبهم الفقهية إلا (نفس) أصول المسائل المأثورة عن الأئمة عليهم السلام (كتنهاية الشیخ الطوسي) و المُتلقاة منهم يداً بيد (و ذلك عملاً بالرواية التالية: « علينا إلقاء الأصول و عليكم التفريع») من دون أن يتصرّفوا فيها أو يذكروا التفريعات المستحدثة، بل كم تجد مسألة واحدة ذُكر في كتبهم بلفظ واحد مأخوذ من متون الروايات و الأخبار المأثورة (نظير لفظة «السلطان العادل») بحيث يتخيّل الناظر في تلك الكتب أنّهم ليسوا أهل اجتهاد و استنباط بل كان الأوّل منهن يقلدون الأوّل، و لم يكن ذلك منهم إلا لشدة العناية بذكر خصوص ما صدر عنهم عليهم السلام (فحينئذ سيعلّم أن نعتقد بأنّ معظم الروايات منقوله بالمعنى - زعماً من بعض - بل هي قد سردت بعين ألفاظ المعصوم يداً بيد) و وصل إليهم بنقل الشیوخ و الأساتذة، فراجع كتب الصدوق (381ق) كالهدایة و المقنع و الفقیه و مقنعة المفید و رسائل علم الھدی (436ق) و نهاية الشیوخ و مراسيم سلار (448ق) و الكافی لأبی الصلاح (447ق) و مہذب ابن البراج (481ق) و أمثل ذلك تجد صدق ما ذكرنا.

و قد ذكر الشیوخ «ره» في أول المبسوط ما ملخصه: «أنّ استمرار هذه الطریقة (أي نقل نفس الألفاظ) بين أصحابنا صار سبباً لطعن المخالفین، فكانوا يستحقرون فقه أصحابنا الإمامية و ينسبونهم إلى قلة الفروع و المسائل، مع أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل (و التفريعات) موجود في أخبارنا، و ما كثروا به كتبهم من الفروع فلا فرع من ذلك إلا و له مدخل في أصولنا و مخرج على مذهبنا لا على وجه القياس، و كنتُ على قديم الوقت و حدیثه متشوّق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك (التفريع) تتوق نفسي إليه فيقطعني عن ذلك القواطع (و الحواجز) و تُضعف نیتی أيضاً فيه قلة رغبة هذه الطائفة فيه و ترك عنايتهم به لأنّهم ألقوا الأخبار و ما رووه من صريح الألفاظ، حتى إنّ مسألة لو غير لفظها و عبر عن معناها بغير اللّفظ المعتمد لهم لعجبوا منها، و كنتُ عملتُ على

قديم الوقت كتاب النهاية و ذكرتُ جميع ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم وأصلوها من المسائل (بوصفها أصولاً متعلقةً) ولم يعرض للتفريع على المسائل و لا لتعقيد الأبواب و ترتيب المسائل و تعليقها و الجمع بين نظائرها، بل أوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقوله حتى لا يستوحشوا من ذلك و عملتُ بآخره مختصر جمل العقود في العبادات، و وعدتُ فيه أن أعمل كتاباً في الفروع خاصةً يضاف إلى كتاب النهاية، ثم رأيت أن ذلك يكون مبتوراً يصعب فهمه على الناظر فيه، لأن الفرع إنما يفهمه إذا ضبط الأصل معه فعدلت إلى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقه و أعقد فيه الأبواب و أقسام فيه المسائل و أجمع بين النظائر وأستوفيه غاية الاستيفاء و أنذر أكثر الفروع التي ذكرها المخالفون (فالمسنود المنسوب) انتهى» [3] و هذا الكلام منه «قدّه» ينادي بما ذكرناه (بالأصول المطلقة) و بأنه أيضاً عمل كتاب النهاية على طريقتهم مقتضاها فيها على ذكر ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم وأصلوها، ولكنّه لدفع طعن المخالفين عمل كتاب المسنود ليستوفي فيه الفروع والأصول و يجمع بين الأصول و النظائر.

و على هذا فإذا عثرت في مسألة على إطباقي القدماء من أصحابنا على فتوى أو اشتهره بينهم في تلك الكتب المعدة لنقل خصوص «المسائل المطلقة والمتأورة» فأحدس بتلقيهم ذلك يداً بيده من قبل الأئمة عليهم السلام و إن لم تجد به نصاً في الجوايم التي بأيدينا حيث إن سلسلة فقها لم تقطع: و لم تحصل فترة بين الفقهاء من أصحابنا وبين الحجج المعصومين (مضاداً لفرقـة البكرية التي قد حاربت نقل روایاتها حوالي 200 سنة فصدوا الأحاديث النبوية) كما لا يخفى على من تتبع تاريخ الفقه و الحديث، وقد عثـرنا في أثناء تتبعنا على مواضع كثيرة يستكشف فيها من فتاوى الأصحاب وجود نص و أصل إليـهم من دون أن يكون منه في الجوايم التي بأيدينا عين و لا أثر.

فالخـصـ مما ذكرنا أن مسائل الفقه على قسمين:

1. بعضـها أصول مطلقة عنـهم عليهم السلام و قد ذكرناها القدماء في كتبـهم المـعدـة لـنـقلـها، و يكون إطباقيـهم في تلك المسـائلـ بلـ الاشتـهـارـ فيهاـ (تلكـ الكـتبـ) حـجـةـ شـرـعـيـةـ لـاستـكـشـافـ قولـ المعـصـومـ عليهـ السـلـامـ بذلكـ.

2. وبـعـضـها تـفـريـعـاتـ تـسـتبـطـ منـ تـلـكـ الأـصـولـ بـإـعـمالـ الـاجـتـهـادـ (نـظـرـاـ لـرـوـاـيـةـ: عـلـيـنـاـ إـلـقاءـ الأـصـولـ وـ عـلـيـكـ التـفـريـعـ) وـ لاـ يـكـونـ الإـجـمـاعـ فـيـهاـ (الـتـفـريـعـاتـ) فـضـلاـ عـنـ الشـهـرـةـ مـغـنـيـاـ عـنـ الـحـقـ شـيـئـاـ (إـذـ لـاـ نـقـطـعـ بـقـولـ المعـصـومـ سـوـيـ الإـجـمـاعـ عـلـىـ الأـصـولـ المـطلـقةـ المـنـقـولـةـ بـنـفـسـ الـلـفـظـ المـأـوـرـ).

و لا يخفى أن الـاجـتـهـادـ عـنـ أـصـحـابـنـاـ الإـمامـيـةـ لـيـسـ إـلـاـ اـسـتـقـصـاءـ طـرـقـ الكـشـفـ عـنـ قولـ المعـصـومـ وـ اـسـتـنـتـاجـ الأـحـكـامـ منـ آـثـارـهـ وـ اـسـتـبـاطـ الفـرـوعـ منـ الأـصـولـ المـأـوـرـةـ عـنـهـمـ، نـعـمـ الـاجـتـهـادـ عـنـ الـعـامـةـ يـخـالـفـ ماـ ذـكـرـ فـإـنـهـ عـنـهـمـ دـلـيلـ مـسـتـقـلـ فـيـ قـبـالـ سـائـرـ الأـدـلـةـ الشـرـعـيـةـ، وـ لـذـكـ كـانـواـ فـيـ كـتـبـهـمـ الـأـصـولـيـةـ يـذـكـرـونـهـ فـيـ فـصـلـ مـسـتـقـلـ، فـالـاجـتـهـادـ عـنـدـنـاـ عـبـارـةـ عـنـ اـسـتـفـرـاغـ الـوـسـعـ فـيـ اـسـتـبـاطـ الأـحـكـامـ الشـرـعـيـةـ عـنـ أـدـلـتـهـاـ وـ أـمـاـ عـنـهـمـ فـدـلـيلـ فـيـ قـبـالـ سـائـرـ الأـدـلـةـ.

ثم ابـتـدـأـ المـحـقـقـ البرـوجـرـديـ لـيـطـبـقـ هـذـهـ الأـصـولـ الـأـرـبـعـ مـئـةـ عـلـىـ شـرـطـيـةـ السـلـطـانـ العـادـلـ لـصـلـةـ الـجـمـعـةـ قـائـلـاـ: [4]

«الـثـانـيـ: مـنـ أـدـلـةـ الـاشـتـرـاطـ (عـلـىـ توـفـرـ السـلـطـانـ العـادـلـ): إـجـمـاعـ الإـمامـيـةـ بـلـ الـمـسـلـمـيـنـ كـمـاـ اـدـعـاهـمـ الشـيـخـ فـيـ الـخـلـافـ وـ قـدـ اـطـلـعـتـ آـنـفـاـ عـلـىـ ذـلـكـ وـ عـلـىـ جـلـ أـقـوـالـ الـقـدـمـاءـ مـنـ أـصـحـابـنـاـ وـ قـدـ أـفـتوـاـ بـالـاشـتـرـاطـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ كـتـبـهـمـ المـعـدـةـ لـنـقلـ أـصـولـ الـمـطلـقةـ عـنـهـمـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ، وـ عـرـفـتـ أـيـضاـ أـنـ خـلـافـ الشـافـعـيـ وـ مـالـكـ وـ أـحـمـدـ لـاـ يـضـرـ بـإـجـمـاعـ لـلـعـلـمـ بـبـطـلـانـ مـسـتـنـدـهـمـ، فـرـاجـعـ.»

[1] بروجردي حسين. البدر الراهن في صلاة الجمعة و المسافر. ص 18-21 قم - ايران: مكتب آية الله العظمى المنتظر.

[2] و بين يديك أيضاً مقالة الشـيـخـ السـبـحـانـيـ تـجـاهـ الأـصـولـ المـطلـقةـ: «والظـاهـرـ - وـفـاقـاـ بـعـضـ الـأـعـلامـ - (أـيـ المـحـقـقـ البرـوجـرـديـ) حـجـيـةـ مـثـلـ هـذـهـ الشـهـرـةـ، لـأنـهـ تـكـشـفـ عـنـ وجودـ نـصـ مـعـتـبـرـ وـصـلـ إـلـيـهـمـ وـ لـمـ يـصـلـ إـلـيـنـاـ حتـىـ دـعـاهـمـ إـلـىـ الإـفـتـاءـ عـلـىـ مـضـمـونـهـ، إـذـ مـنـ

البعيد أن يُفتي أقطاب الفقه بشيء بلا مستند شرعي و دليل معتقد به، وقد حكى سيد مشايخنا المحقق البروجردي في درسه الشريف أن في الفقه الإمامي مسائل كثيرة تلقاها الأصحاب قديماً وحديثاً بالقبول وليس لها دليل إلا الشهادة الفتواية بين القدماء بحيث لو حذفنا الشهادة عن عداد الأدلة، لأصبحت تلك المسائل، فتاوى فارغة مجردة عن الدليل.» (سبحانى تبريزى جعفر. الموجز في أصول الفقه. قم - ايران: مؤسسه امام صادق عليه السلام. ص178).

وقد أشار إلى الأصل المتألى الزاهر ضمن كتاب الجوادر قائلاً: «بل نسبة (القول بالمواسعة) في الجملة الواسطية المزبور في كتاب «النقض على من أظهر الخلاف لأهل بيته (صلى الله عليه و آله)» (نسبة) إلى أهل البيت (عليهم السلام) كما حكاه عنه ابن طاوس في رسالته المنقول جملة منها في الذخيرة وغيرها هنا وفي المواقف، وهو أقوى من الإجماع[2] (لأنه منسوب إلى أهل البيت عليهم السلام بحيث قد أصبح من الأصول المتألقة فتبعد أن «المواسعة» هي عين قول الأئمة عليهم السلام فتبليغ أعلى درجة من الإجماع) بل قد يظهر من الفاضلين في المعتبر والمنتهى والمختلف دعوى إجماع المسلمين عليه في الجملة، مضافاً إلى ما سمعت من ذكر الجعفي له في كتابه الذي ذكر في خطبته أنه لا يروي فيه إلا ما أجمع عليه وصح عنده من قول الأئمة (عليهم السلام)». (صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص35 و 36 و 37 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي).

وتشيد هذا الإجماع بمقالة السيد المرتضى حيث يتجاهر قائلاً:

«المرتد: هل يقضى بعد رجوعه إلى الإسلام ما تركه في حال الردة من الصلاة والصيام؟ فقال الشافعي:[2] إن المرتد يلزمُه قضاء ذلك. و هو الصحيح عندنا و قال أبو حنيفة، و مالك: لا يلزمُه قضاء ما تركه من العبادات في حال الردة (أجل قاعدة الجب) فاما الفاسق إذا تاب، فلا خلاف في وجوب قضاء ما تركه في حال فسقه، و الدليل على صحة ما ذهبنا إليه في المرتد: الإجماع المتقدم ذكره، بل إجماع المسلمين كلهم (سواء الخاصة و العامة) و أن هذا الخلاف (المذكور) حارد متعدد و لا اعتبار بمثله، و قد سبقه الإجماع (فالنزاع حد عقيب الإجماع فهو كالمنعدم إذ هذه المرتبة من الإجماع يشكل أصلاً متألقاً من المعصوم فلا يخوضُ شبيه) و يمكن أن يستدل على ذلك أيضاً بما روي عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» (مسائل الناصريات، الصفحة: ٢٥٢).

ثم حشأه الأستاذ المعظم ضمن قاعدة الجب قائلاً: «وإمعاناً في مقوله السيد المرتضى سيتألأ لنا أن نمط الإجماع المذكور ليس بمستوى الإجماعات المألوفة كالحدسي أو الدخولي أو الارتکازی أو اللطفي أو... والتي تستكشف منها رأي المعصوم بل إنه يُعد بمستوى "الأصل المتألى" الذي يستيقن الفقيه بنفس قوله المعصوم من دون استكشاف، ولهذا قد صرّح السيد المرتضى بأنَّ الخلاف الحادث تلو الإجماع يُعد عديم الاعتبار نهائياً مما يدل على قيمة استحکام هذا الاتجاه بنحو الأصل المتألى».

وقد لوح المحقق المراغي (1250ق) إلى الأصول المتألقة أيضاً قائلاً: «عنوان ٩: من جملة الأصول المتألقة عن الشارع: نفي العسر و الحرج و المشقة في الدين. قال الله تعالى رَبِّنَا وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا[2]. و قال عز شأنه و ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ[2]. و قال عز اسمه مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ[2]. و قال سبحانه يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرُ[2]. و النصوص في الاستدلال بهذه الآيات في المقامات كثيرة جداً». «عنوان ١٠: من جملة الأصول المتألقة من الشريعة (قاعدة الضرر وضرار) و هو من القواعد الكثيرة الدوران العامة النفع، و يبني عليه كثير من الفروع في الفقه، إلا أن الإجمال المخل إنما هو في معناه و في كيفية دلالته». «عنوان ١١ من جملة الأصول المتألقة من الشرعية: إعمال القرعة في الأمور المشكلة». (حسيني مراغي عبد الفتاح بن على. العناوين الفقهية. 1. Vol. 282 و ص 304 و ص 340 قم - ايران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي).

[3] المبسوط ج ١-٣ ص ١-٣ . و لقد تحدث الشيخ الصدوق أيضاً لدى استفتاح المقنع (الجواب الفقيه ص ٢) قائلاً: «و سميت كتاب المقنع لقوع من يقرأ بما فيه، و حذفت الأسنان منه لئلا يثقل حمله و لا يصعب حفظه و لا يمل قارئه، إذ كان ما أبینه فيه في الكتب الأصولية موجوداً مبيناً عن المشايخ العلماء الفقهاء الثقات».

[4] بروجردي حسين. 1416. البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافر. ص39 قم - ايران: مكتب آية الله العظمى المنتظرى.